الخشية من الاجتياح تعزز العلاقة بين ابو مازن وهنية وتزيد احتمالية انخفاض مستوى النيران

بامكان اولمرت استغلال عملية الاختطاف لمبادلة البرغوثي والنتشة بالجندي او الاستجابة لوقف اطلاق النار المتبادل

■ في مطلع حزيران (يونيو) الماضي، عشية الانسحاب من غزة انتصب قائد اسرائيل امام جمهور يهودي في نيويورك وقال الكلمات الشجاعة التالية: «ليست لدينا قوة للحروب. لقد سئمنا لعب دور الابطال وقد تعبنا من الانتصارات على اعدائنا. نحن نتطلع لبناء علاقات مغايرة تماما مع اعدائنا، علاقات صداقة وشراكة وحسن جوار».

اختتم كلماته المؤثرة هذه بالعبارة التالية: «ليس هذا حلما.. ان تصرفنا بحكمة وجرأة وان كنا على استعداد للمخاطرة وان اقنعنا شركاءنا الفلسطينيين بالسير على نفس الطريق فأنا على قناعة بأننا سنتمكن معا من بناء علاقات جديدة قائمة على الثقة والتفاهم المشترك»، المتحدث كان ايهود اولمرت الذي كان حينئذ قائما باعمال رئيس الوزراء.

بعد عام، وفي اسرائيل في هذه المرة ومن دون لقب القائم بالاعمال، توجه اولمرت للجمهور اليهودي الماثل امامه في مؤتمر الوكالة اليهودية وقال لهم: «نحن نعتبر السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس وحكومة السلطة طرفا مسؤولا عن الاعمال الارهابية التي حدثت بالامس» وأردف بالقول: «كل من يمثل السلطة هو جزء ممن يتحملون المسؤولية عما ترتكبه ونحن لن نوفر الحصانة لاي واحد منهم». أما في جلسة المجلس الامني ـ السياسي المصغر بالامس الاول فقد قال اولمرت نفسه مرة أخرى: «لقد سئمنا الفلسطينيين تماما. ردودنا كانت حتى الان منضبطة ولكن ذلك الوضع قد انتهى». السأم من الحروب تلاشى وكأنه لم يكن والحكمة اخلت مكانها للبطولة بينما حلت لغة التهديدات محل الدعوة للشراكة.

هل يعقل أن يغير سياسي فطن نهجه بالتلاؤم مع تذبذبات عصابة الهجمات الصاروخية؟ وهل يخطر بالبال ان يقوم قائد بالتراجع عن حلمه بسبب خلل عسكري تمخض عن قتل جنديين واختطاف ثالث: أولم نتعلم ان القوة ليست هي الحل للمشكلة في العلاقة بيننا وبين جيراننا؟ اريبل شارون استغل عملية ابو نضال ضد السفير شلومو ارغوب في لندن في 1982 حتى يطارد ياسر عرفات وورط اسرائيل في المستنقع اللبناني. عملية نتانيا الارهابية في اذار (مارس) 2002 كانت ذريعة كافية امامه لاحتلال المناطق وتصفية السلطة الفلسطينية بقيادة عرفات.

نداءات الانتقام ازاحت دعوات المصالحة السعودية جانبا. اصداء معارك والسور الواقي تغلبت على بيان السلام الذي اطلقته الجامعة العربية في قمة بيروت. والان ها هو الغضب والشعور بالمهانة لا يدعان فرصة لمبادرة المصالحة الاولى بين نشطاء مركزيين من سجناء فتح وحماس. ليس صدفة ان المجموعة التي خططت لهجمة رفح قد اطلقت على المبادرة «الوهم المتبدد» والمقصود هنا «وثيقة الاسرى» التي كان من المفترض ان يوقع اسماعيل هنية ومحمود عباس عليها بالامس.

هذه الوثيقة التي تقوم على ايقاف كل عمل عنيف في داخل دولة اسرائيل قادرة على انقاذ حياة مواطنين اسرائيليين. هدف من اسروا الجندي كان اختطاف وقف اطلاق النار واحتمالية استئناف المفاوضات بين اسرائيل والتحالف الفلسطيني البراغماتي. لو تحلى اولمرت بالجرأة الحقيقية، كما قال في نيويورك، لاستبدل الجندي المخطوف بالمبادرين الى صياغة وثيقة الاسرى مروان البرغوثي من فتح وعبدالخالق النتشة من حماس لان اخلاء سبيلهم يعتبر ردا ساحقا على خالد مشعل المستعد للتلاعب بدماء الاطفال اليهود حتى آخر قطرة من دم الاطفال الفلسطينيين. ليست هناك اشارة اوضح من ذلك على قرار اسرائيل باحداث تغيير حقيقي في العلاقة مع الجمهور الفلسطيني العريض الذي تعب هو ايضا من الحروب.

مروان البرغوثي

ان لم يكن رئيس الوزراء قادرا على استغلال الفرصة التي لاحت امامه لاطلاق سراح الاثنين وتعزيز معسكر السلام خاصتهم فبامكانه ان يحول وثيقة الاسرى الى رافعة للتقدم السياسي بواسطة الاستجابة لوقف اطلاق النار المتبادل الذي نقترحه. الخشية من الاجتياح الاسرائيلي تعزز العلاقة بين ابو مازن واسماعيل هنية وتزيد احتمالية انخفاض مستوى النيران. كل هذا لن يحدث اذا ما واصلت كل عاصفة عاطفية عابرة اسر عقول القادة الاسرائيليين وتصرفهم كالمخطوفين في القبو.

عكيفا الدار
مراسل الصحيفة للشؤون الفلسطينية
(هآرتس) 2006/6/28

اولمرت سيواصل وعده بالانفصال القادم رغم خطف الجندي

العدوانية الفلسطينية هي نتاج لازم لسلوك رئيس الحكومة ووزير الدفاع في اسرائيل

■ من الهزل جدا أنه في اليوم الذي حظي فيه وزير الدفاع باستعراض معاضد عن تصرف ضبطه للنفس الى اليوم (مثلا، ياعيل باز ملماد «ضبط نفسه وزعامته»، 6/25)، يتلاشى وهم سياسته هذه بعملية «الوهم المتبدد» ـ كما يُسمي الفلسطينيون الهجوم في كيرم شالوم. هذا الهجوم نتيجة مباشرة للسلوك الأخير لوزير الدفاع ولحكومة اسرائيل برئاسة اولمرت. في هذه السياسة عدد من اللبنات الأساسية:

أولا، لم يحظ نحو من 900 صاروخ قسام أُطلقت من قطاع غزة منذ كانون الثاني (يناير) 2006، برد ملائم، بل بضبط النفس. وهو شيء يبُين هذا الاخلال الواضح كسلوك محتمل.

ثانيا، احتضان اولمرت لأبو مازن، الذي يقبل وثيقة الأسرى، التي تدعو الى استمرار المقاومة ـ العمليات، واطلاق النار، والارهاب داخل اسرائيل.

ثالثا، سياسة الفصل بين أبو مازن وحماس، التي تتدهور نحو الفصل بين حماس والشعب الفلسطيني. هذه سياسة حمقاء، لأن نفس الشعب الذي انتخب حماس هو الذي يرقص على الأسطح عندما يُقتل اسرائيليون ويُختطف جندي.

رابعا، وهم الجدار. وهم الانفصال. اذا ما انفصلنا عنهم فقط، وأقيم جدار، فسيكونون هناك ونكون هنا. وليس هذا فقط، بل انه بهذا الانفصال سنملك الشرعية التامة للرد على أعمالهم الارهابية.

ان سياسة الوهم الملحة لاولمرت، وبيرتس ورفاقهما في الحكومة، تداعبها في كل مرة عملية كهذه أو كتلك، أو «هستيريا» سكان سدروت. هذه الأحداث تُسبب اهتزازات طفيفة في سياسة الحكومة الاستخذائية. وهكذا يُصدر لنا وزراء الحكومة شعارات لاذعة. يقول رئيس الحكومة إن: «الحكومة ترى السلطة الفلسطينية، وفي ضمنها أبو مازن ورئيس الحكومة الفلسطينية، مسؤولين عن الحادثة الخطرة».

ويقول الوزير رامون «سنفحص عن امكانية الرد، الذي سيضرب المنطقة التي جاء منها المخربون، في جنوب القطاع، ضربا شديدا».

ويقول الوزير بينيس: «لم يفهم الفلسطينيون بعد أنه في اللحظة التي خرجت فيها اسرائيل من القطاع لم يعد يجوز أن يكون ارهاب. يجب أن ينقطع الارهاب من غزة».

ليس عرضا أن نُفذت عملية «الوهم المتبدد» بجوار معابر رفح. في هذا المكان قام أكبر وهم، «اتفاق المعابر»، هل تذكرون؟ الاتفاق الذي أُعطي به الفلسطينيون معبرا حرا تقريبا بينهم وبين مصر. قال موفاز، الذي اتفق على التفصيلات مع وزيرة الخارجية رايس: «هذه خطوة اخرى تبني الثقة بيننا وبين الفلسطينيين، نشأت قاعدة للتعاون في المنطقة».

وقال الفلسطينيون: «أُدخلت في الاتفاق تغييرات لمصلحة الاسرائيليين». وقال مجلس «يشع»: «يدعون القط يحرس اللبن، توقعوا موجة ارهابية لم نعرف لها مثيلا».

ان التحطيم الذي لا نهاية له لخطواتنا «التي تبني الثقة»، لا ينقض عُرى مصنع الأوهام. كان الأمر كذلك عندما لم يُعرّف اطلاق نحو 900 صاروخ قسام كتصعيد خطر، وهكذا، رغم حادثة الاختطاف، سيواصل اولمرت وعده بأنه لن يوقف شيء الانفصال القادم. في هذا الوضع، بعد عملية «الوهم المتبدد»، يبقى وهمنا. وهذه لأسفنا هي العملية الوحيدة التي ننتصر فيها. مرة تلو اخرى.

ليمور سممیان دراش
كاتب في الصحيفة
(معاريف) 2006/6/28

حكومة اولمرت تمكنت خلال مدة قصيرة من حرق كل رصيدها الشعبي الذي حظيت به قبل تشكيلها

■ دون علاقة بنهاية عملية الاختطاف، من المشكوك فيه أن تكون حكومة اسرائيلية قد تمكنت خلال مدة قصيرة من الزمن من حرق كل رصيدها الشعبي الذي حظيت به قبل تشكيلها. الاحزاب الثلاثة الرئيسة التي شكلتها ـ كديما والعمل والمتقاعدين ـ سبق أن قدمت لجمهورها برامج اقتصادية وسياسية يمكن اعتبارها متشابهة وبرامج «مركزية». والاحزاب الثلاثة تعهدت بأن تروي هذا الحقل الاقتصادي لكي ينمو ويزدهر، وأن تحارب الفقر دون إلقاء أعباء ذلك على كاهل الطبقة المتوسطة، وأن ينسحبوا من أجزاء من الضفة الغربية، ويجلبوا الأمن والهدوء لمواطني اسرائيل. ومعا، فقد حصلوا على أكثر من نصف أصوات الناخبين في انتخابات الكنيست وشكلوا الائتلاف.

خيبة الأمل من هذا الائتلاف ـ والأدق أن نُسميه «الكتلة السلطوية»، نتيجة للتشابه بين أجزاء ومكونات الائتلاف ـ بدأت منذ الكشف عن تركيبة شخوصها، فجزء كبير من الوزراء تسلموا وزارات ليست لديهم القدرة المناسبة لها (باستثناء بعض الذين يعتبرون شاذين في ذلك): وزيرة الخارجية، وزير الأمن الداخلي، وزير العدل ووزير الداخلية. وهكذا أقيمت «حكومة الائتلاف الرمادية». هكذا يشغل وزارة الدفاع الشخص الذي كان رئيسا سابقا للهستدروت، الذي لم يُجرب في حياته أبدا ادارة مؤسسة أمنية، وكان من الأنسب له أن يتسلم وزارة الشؤون الاجتماعية أو المالية. ولكن، وزارة المالية شغلها أحد «صانعي كديما»، الذي لم يُدر في حياته أي مؤسسة مالية ـ اقتصادية كبيرة، الذي كان من الأنسب له أن يتسلم على الأكثر وزارة الصناعة، ولكن وزارة الصناعة أُعطيت تحديدا لأحد السياسيين من حزب شاس الذي لم يعمل في حياته، ولم يُنتج ولم يُشغّل ولم يشتغل، بل قضى حياته في دراسة التوراة. وهكذا دواليك.

ليس من الغريب أن تشير استطلاعات الرأي العام الى عدم تقبل ورضا هذا الجمهور من هذه التعيينات الوزارية في المناصب المركزية في حكومة اولمرت ـ بيرتس، وهو الشعور الذي كبر وتعاظم مع مرور الوقت. صحيح حتى اليوم أن نحو ثلث الاسرائيليين يشعرون بالسرور من أداء هذه الحكومة لوظيفتها، وما زالوا يثقون بها، وأن صورتها قد تراجعت الى مستوى غير مسبوق بالمقارنة مع أي حكومة اخرى في اسرائيل في وقت قصير كهذا، الذي مضى منذ تشكيلها وما بين انتخابها وبين أداء القسم.

يوجد لذلك اسباب حقيقية، الاول هو تردي الاوضاع الأمنية في اسرائيل، بعد فترة جيدة نسبيا من السنوات ما بين 2003 ـ 2005. فالجمهور يجد صعوبة في منح علامة جيدة لوزير الدفاع الذي يُعلق وعوده العلنية بـ «وضع حد لمشكلة الصواريخ» خلال يوم أو يومين. وبعد مرور ايام، فان سقوط الصواريخ لا يزداد فقط، بل وتقع عمليات هجومية من قبل حماس يُقتل ويُختطف فيها جنود اسرائيليون. وكذلك الأمر في الجبهة السياسية، فقد طرأ تراجع، فحجر الزاوية في برنامج الحكومة «خطة الانطواء»، قد رُفض تقريبا من قبل كل العالم. وحماس، على عكس كل التوقعات للنائب الاول لرئيس الوزراء، شمعون بيريس، تعزز مركزها في السلطة الفلسطينية تحت غطاء ما عُرف بـ «وثيقة الأسرى».

وفي المجال الاجتماعي ـ الاقتصادي فقد خطت الحكومة حتى الآن خطوة فعلية واحدة، حيث قررت تخفيض 1 في المئة من نسبة الضريبة المضافة، وكانت تلك خطوة خاطئة وُجهت اليها الانتقادات الحادة من قبل الخبراء، لأن تلك الاموال كان يمكن توجيهها مباشرة الى أهداف اقتصادية حادة. وفي مجالات اخرى فاننا ما نزال بانتظار «بشائر ميزانية 2007»، لكن بورصة تل ابيب لم تنتظر، وتراجعت على الفور. والشعور بالخيبة عمقه وزير المالية عندما أعلن مع ذلك بأنه كان ضحية للملاحقة والتهديدات «بسبب الاصلاحات» التي أحدثها، كما أعلن ذلك في مؤتمر هرتسليا. ومع أن مستوى الشعبية ليس المقياس الذي يُقاس به عمل وجهد وزير يعمل في حكومة، أو حكومة بأكملها، التي تُعتبر مهمتها الأساسية هي الاهتمام باجماع الجمهور، لأن هذا هو المقصود. ففي الديمقراطية، الناخبون هم الذين يجب أن يؤثروا على المنتخبين، ليس كل اربع سنين مرة، بل على مدى فترة ولايتهم. في فترة قصيرة يبدو أن اغلبية الجمهور قد حددت ووصفت حكومة اولمرت ـ بيرتس بأنها «حكومة انتقالية»، والآن، فهو يدعو الله أن تنتهي هذه الفترة الانتقالية كثيرة الأخطاء، دون أضرار كثيرة.

سيفر بلوتسكر
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/6/28

عليه استغلاله لتوسيع الحوار مع ابو مازن

الازمة الحالية مع الفلسطينيين اختبار اولمرت الاول في رئاسة الوزراء

■ اولمرت يتعرض بسرعة كبيرة جدا الى الاختبار الأعلى الذي يدخله من يتولى منصب رئيس الحكومة ـ اتخاذ قرارات تتعلق بأرواح الناس. هو لم ينجح بعد في تسخين مقعده في ديوان رئاسة الوزراء ليجد نفسه أمام معضلة يصعب تحملها: هل يقوم بانقاذ الجندي المخطوف جلعاد شليت، بأي ثمن كان، أو الاستعداد لتحميله وعائلته الثمن الفظيع من اجل تجنب الخضوع للابتزاز وتكريس سابقة لا يعلم إلا الله كيف سنتخلص منها؟ اولمرت يتعرض ايضا لصعوبة ادارة أزمة حادة من هذا القبيل في مجتمع ديمقراطي وبنية اعلامية شفافة: المواقف التي يعلن عنها ووجهه نحو العدو تُلتقط جيدا في الداخل والخارج وتُدخله في شرك الالتزامات التي قد تقضم مصداقيته بصورة شديدة.

الضرورات معروفة، وقد تعرض لها رؤساء الوزراء الذين سبقوه في المنصب: الحرص على مصير الجندي المخطوف والتضامن مع عائلته من جهة، والرؤية الأمنية الأساسية التي ترفض الاستجابة لمطالب الخاطفين التي ترتكز في السياق على الادراك بأن الاسرائيليين في البلاد والخارج هم جمهور مُعرض للضربات، وأن من السهل الامساك بالرهائن من بين أفراده. الحسم بين الاحتمالية يتأثر من الأسبقيات ومن منظومة القيم المعلنة للمجتمع الاسرائيلي (قداسة الحياة، عدم ترك الرفاق في ارض المعركة)، ومن درجة معاناة عائلات المخطوفين ووعي الجمهور، وخصوصا، مزاج رؤساء الوزراء وسلم أولوياتهم الشخصية.

اولمرت مُعرض الآن لاختبار سيحدد بدرجة غير صغيرة مكانته كقائد: كيف ستنتهي القضية، وهل ستخرج اسرائيل منها قوية أو أكثر عُرضة للضربات، وهل سيعرف كيف يقود الخطوات التكتيكية التي توصله الى الهدف، والى أي مدى سينجح في الحفاظ على مصداقيته من دون التنازل عن الجوهر، والى أي حد سينفذ وعده لعائلة شليت بوضع مصير ابنهم على رأس الاعتبارات التي يسير بناء عليها، والى أي حد سيتمكن من تحييد تأثير عامل الكرامة العسكرية الجريحة على القرارات التي يتخذها الجيش، وهل سيعالج الازمة بصورة ممركزة أم سيسعى الى تحويلها الى رافعة للتفاوض الواسع مع القيادة الفلسطينية؟.

ذلك لأنه ليس من الممكن التنكر للواقع الآخذ في التبلور منذ الاختطاف: حكومة اسرائيل تبحث عن أي وسيلة ممكنة للتحدث مع حكومة حماس علانية أو في الخفاء، مباشرة أو عبر الوسطاء. اولمرت يحاول الاتصال مع كل طرف متاح وخصوصا مع اسماعيل هنية، حتى ينقذ حياة جلعاد شليت. فجأة تحول العدو المارق الذي كان ينهال عليه بالشروط المسبقة للتفاوض معه، الى هدف للغزل. للوهلة الاولى تبرهن تجربة الايام الاربعة الأخيرة على أحقية تشخيص اولمرت ـ انه لا يوجد من يمكن التفاوض معه في الجانب الفلسطيني، ليس فقط أبو مازن الذي لا توجد له هيبة، وانما ايضا اسماعيل هنية الذي لا يسيطر على ما تفعله الذراع العسكرية لحماس وباقي الفصائل الارهابية. ولكن هذا استنتاج لا يخلو من الشك لأنه لا يأخذ في الحسبان تأثير تنكر اسرائيل للقيادة الفلسطينية المنتخبة وقدرتها على فرض ارادتها على مواطنيها.

عندما نمر بمثل هذه الصورة الملموسة لشدة الضائقة التي تمخضت عنها عملية المساومة التخريبية بجانب كيرم شالوم، فليس من الممكن الخلاص من التفكير: لماذا لا تظهر كل الطاقة والاستعداد والتعاطف التي تُحشد من اجل تخليص جندي واحد من الأسر في الروتين الدموي الذي يجري فيه الصراع الاسرائيلي ـ الفلسطيني؟ لماذا يقبل المجتمع الاسرائيلي المجابهة المسلحة كأمر بديهي بكل ما يترتب عليها من قتلى وجرحى ولا يفعل ما في وسعه من اجل ايقافها في الوقت الذي يهتز فيه حتى أعماق روحه أمام عذابات عائلة شليت الفظيعة؟ وبطبيعة الحال لا تهدف هذه التساؤلات الى تخفيض سلم أولويات المساعي لانقاذ المخطوف.

عوزي بنزيمان
كاتب رئيس في الصحيفة
(هآرتس) 2006/6/28

تهديدات الجيش والحكومة الاسرائيليين باحتلال غزة من جديد شيء لم يكن ليفعله شارون لو كان لا يزال في الحياة السياسية

■ ماذا سيكون؟ هل نحتل من جديد؟

مضت عشرة اشهر فقط منذ خرج الجيش الاسرائيلي من القطاع، وها نحن نسمع مرة اخرى ضجيج محركات الدبابات المرتبة صفوفا صفوفا عند مدخل غزة. اذا ما حدث هذا، فلن يكون اختراقا بل احتلالا من جديد، لا يوهم أحد نفسه أنه بانقضاض الكتائب المدرعة على امتداد شوارع القطاع المشوشة سيجد الجيش الاسرائيلي الجندي المختطف جلعاد شليت. قد يطول التفتيش عنه زمنا طويلا، ويطول التفتيش عن خلايا مطلقي الصواريخ زمنا أطول.

سيمضي الصيف ويأتي الخريف: الدخول العسكري الكثيف في غزة اليوم يعني بقاء عسكريا كثيفا في غزة. ومعناه ايضا محو الميراث الكبير الأخير لاريبل شارون، القائد الشيخ من مزرعة شكميم الملقى الآن فاقدا الوعي في غرفة مظلمة في مؤسسة اعادة تأهيله.

في لحظات كهذه تهاجمنا أشواق قوية الى شارون. ننظر الى رئيس الحكومة والى وزير الدفاع الحالين، اللذين لا يغلقان فاهيهما، واللذين يخطبان ويجريان اللقاءات ويعلنان ويُحذران ويلُوحان بالأصابع تحت كل شجرة غضة وبقرب كل سماعة مفتوحة. ونحن نشتاق الى ذلك الرجل، الذي عرف كيف يسكت في اوضاع الازمات. الى الرجل الكبير السن الذي لم يهدد عندما لم ينوِ تحقيق تهديده. يُعد اريبل شارون، عشية مرضه، قائدا ثقة في نظر 70 ـ 80 في المئة من مواطني اسرائيل. لا يصل مقياس الثقة باولمرت وبيرتس الى نصف هذه النسبة، بل ربما الى ثلثها.

مع عدم وجود الثقة، ما الذي يبقى؟ ضجيج محركات الدبابات، بالطبع.

مرت عشرة اشهر فقط منذ خرج الجيش الاسرائيلي من القطاع. عشرة اشهر لم يتحقق فيها ولو واحدة من النبوءات الفارغة التي ذاعت عشية الانفصال. لا، لم تُفتتح في غزة مطاعم أسماك للسياح من اسرائيل، ولم تصبح المستوطنات التي أُخليت قرى استجمام. بقيت دفيئات البندورة في أكثرها متروكة، وبقيت برامج التطوير الدولية أوراقا تطير في الهواء. خسرت فتح في الانتخابات وتشتت قادتها ـ وفيهم العسكريون ـ في كل اتجاه.

في الحق أن اسرائيل الرسمية حذرت قادة حماس والجهاد تحذيراً صارما على اطلاق صواريخ القسام على سدروت وعلى النقب، لكنهما لم يتأثرا، واستمر اطلاق النار. ولم تتأثر ايضا حكومة اسرائيل تأثرا خاصا: لقد قال السيد بيريس انه لا يوجد ما يُسبب الذعر لأننا في النهاية سنجد حلا عسكريا لصواريخ القسام «كما وجدنا لصواريخ الكاتيوشا في لبنان».

هذا مثير للاهتمام: متى وأين وجدنا الحل لصواريخ الكاتيوشا الذي تحدث عنه بيريس؟ كما نذكر جيدا، لم نجد حلا كهذا سوى انسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان. لكننا قد انسحبنا من غزة. هل يقترح بيريس أن ننسحب من سدروت؟.

ما الذي تقترح هذه الحكومة الحائرة فعله بازاء التدهور الشديد للوضع الأمني؟ هل نسمّم خالد مشعل مرة ثانية؟ هل نقصف مكتبه عند مداخل دمشق؟ هل يُعيد هذا الينا الجندي المختطف شليت؟.

لا بالطبع. وُجدت حكومة اسرائيل في ازمة الاختطاف غير مستعدة. هُدرت ايام على مشاحنات كلامية وعلى شحذ سيوف لم يؤثر في أحد سوى الشاحذين انفسهم. وهكذا انهارت النظرية التي تقول بأن الضغط الكلامي القوي لرئيس الحكومة ووزير الدفاع سيجعل الفلسطينيين في غزة يتظاهرون جماهير مؤيدين لاطلاق سراح الجندي المختطف، كما انهارت النظرية التي تقول ايضا بأن الضغط الاقتصادي على غزة سيجعل السكان يُسقطون حكومة حماس.

لا يوجد الآن لحكومة اسرائيل نظرية، ولا خطة، ولا نموذج عمل إبداعي، ولا رد. لا للاختطاف، لا لصواريخ القسام ولا «لحكومة وحدة وطنية» لحماس وفتح ستقوم بعد قليل في السلطة الفلسطينية وتُستقبل بعطف في العالم. ومع عدم وجود كل ذلك، يزيد قادتنا الأعزاء خطبهم التهديدية وينقلون الدبابات الى الحدود ووراء الحدود ـ برغم أنه سيُسحق تحت سلاسلها ميراث شارون الأخير، الذي لم يكن ليعطي أمر احتلال قطاع غزة من جديد. لأن شارون في سنه المتقدمة عرف أن الاحتلال هو شيء فارغ شيطاني.

صباح الخير، يا غزة اللعينة، يا غزة البغيضة، إننا نقف على أبوابك للمرة الثانية.

سيفر بلوتسكر
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/6/28

الفشل في جنوب لبنان لا يعني فشل الانفصال أو السياسة الاسرائيلية

■ في 2005/11/21 نفذ حزب الله هجوما محكما على موقع للجيش الاسرائيلي في الغجر على نهر الحاصباني، وكان يهدف الى اختطاف جندي. شلت نار القذائف والصواريخ قوات الجيش الاسرائيلي في المنطقة. اخترقت جماعة من المخربين طريقها نحو الموقع المفصول، وأعدت جماعة من راكبي الجرارات الصغيرة نفسها لابعاد الجندي المختطف في أوج غبار المعركة. استعداد الجيش الاسرائيلي والتنبه أفشلا هذه العملية، لكنهما لم يُفشلا عملية سابقة، عندما اختطف حزب الله بطرق مُحكمة اخرى ثلاثة جنود في مزارع شبعا في تاريخ 2000/10/7.

يوجد تشابه بين الغجر والحادثة الأخيرة في كيرم شالوم. في الحالتين هوجمت اسرائيل في ارضها، بحسب جميع الاتفاقات الدولية. وفي الحالتين انسحبت اسرائيل انسحابا أحاديا الى حدود دولية، وفي أعقاب ذلك قلل الجيش الاسرائيلي قواته في المنطقة كثيرا. وفي الحالتين تقوم على الحدود قوى تطمح الى ابادة اسرائيل، وهي جزء من السلطة وتُدير سياسة مستقلة تقاوم اسرائيل ايضا. وفي الحالتين تصارع هذه القوى على مكانتها في مجتمعها وتبادر لاعتباراتها، الى سياسة العمليات. وفي الحالتين، برغم الأحداث الصعبة، انخفض عدد المصابين من جانبنا. وفي الحالتين نشأ عند جيراننا، نتاج خروج اسرائيل، معضلات شديدة تتصل بالمسؤولية، وبادارة المجتمع والهوية الوطنية. قادت المسيرة في لبنان آخر الأمر الجيش السوري الى الخارج، أما في السلطة الفلسطينية فما يزال المستقبل في طور المجهول.

الفرق الكبير هو أن العملية في كيرم شالوم نجحت بالنسبة للعدو، وفشلت في الغجر. كما أن الغجر، أو اختطاف جنود الجيش الاسرائيلي في مزارع شبعا، قبل ذلك بخمس سنين، لا يرمزان الى إفلاس سياستنا على الحدود الشمالية، لا داعي الى أن يرمز فشل الجيش الاسرائيلي في كيرم شالوم الى إفلاس الانفصال، لأنه قد كانت عمليات محكمة، نجح فيها المخربون في مفاجأتنا وضربنا ـ في كل قطاع عسكري وفي كل مسيرة سياسية في العقود الأخيرة.

في 2004/12/12، في نفس المكان تقريبا، في حي الشبورة في رفح، وعلى نفس البُعد تقريبا، على بُعد نحو من 750 مترا، حفر المخربون نفقا طويلا الى موقع «ممر رفح»، وفجروه بالمواد المتفجرة. تحت غطاء النار انقض المخربون على الموقع. لم ينجحوا في الاختطاف، لكنهم قتلوا خمسة جنود وأخذوا رشاشا. وهي عملية مُحكمة لا تقل جرأة، حدثت قبل الانفصال بوقت طويل. منذ اختطاف ناحشون فاكسمان، في أوج مسيرة اوسلو، مرورا بكارثة الوحدة البحرية في لبنان، حتى القناص من وادي الحرمية، طويلة هي قائمة نجاحات العدو.

قفزوا في اليمين قائلين: «قُلنا لكم». فشل التصور، وكان الانفصال فشلا، وتجب العودة الى غزة على الفور. وسارعوا في اليسار الى الاعلان: «أترون!»، لا أمن في الانفصال، لقد أفلس وتجب العودة الى ايام اوسلو والمسيرة السياسية. يبدو عليهم أنهم قد استعملوا الحادثة كفأس يحفرون بها أكثر من استعمالها لبلورة آرائهم.

إن ما فشل في الحادثة الأخيرة، عدا الجيش، هو ذاكرتنا لما كان حقا قبل وقت قصير فقط. كم من الأحداث، وكم من المصابين، وكم من الاخفاقات وبأي ثمن. إن ما يُحتاج اليه في المستقبل تصور راسخ في الواقع. لا توجد لدينا اجابات كاملة، بل جزئية فقط. لسنا كاملين وسنقوم بأخطاء كجميع البشر. ستكون بعدُ اخفاقات وسينجح الطرف الثاني من آن لآخر. وفي الأساس، لا يوجد أي امكان لصياغة سياسة فحواها أن ننتصر دائما وأن يخسر الفلسطينيون دائما، أو أن يوجد لأحد ما حقا تخطيط للقضاء على العمليات، والمصابين والاخفاقات. إن من يزعم أنه يملك صيغة كهذه، يبدو أنه مُصادق لله.

داني ريشف
ضابط استخبارات سابق
(معاريف) 2006/6/28

السياسيون يرون قضايا الدولة وشؤونها أكثر وضوحا وهم في المعارضة

احتمال ضئيل لحكومة صغيرة في اسرائيل لانها تضر بهيبة الكنيست

■ مرة ثانية يوضع على جدول اعمال الكنيست اقتراح مشروع قانون لتحديد حجم الحكومة بـ 11 وزيرا فقط. مرة ثانية ستصوت الكنيست اليوم على اقتراح النائب جدعون ساعر، الذي يوجد له باستمرار مؤيدون، ولأنه يتحدث عن المستقبل ولا يتحدث عن الحاضر، ومع ذلك، فان امكانيات تنفيذه تعتبر ضئيلة.

جميع الحكومات تعرف بأن الجمهور يريد ويرغب في حكومات مقلصة وقليلة العدد، لأن كثرة عدد الوزراء يزيد من النفقة والتبذير لوارده. لذلك لا يوجد من يمتنع عن تقديم الوعود والتعهدات. فالمعارضة ترفض باستمرار تشكيل حكومات كبيرة العدد وتبقى كذلك الى أن تحظى هي بالسلطة. وحتى مجرد تحديد عدد الوزراء بموجب القانون الأساسي لا يوصل الى الاعتدال، لا سيما بعد أن أثبت ايهود باراك أن القانون الأساسي نفسه لا يحد من عدد الوزراء، وتمكن من تغييره وزاد عدد وزراء الائتلاف. في عام 1999 تغير القانون الأساسي الذي حدد سقفا لا يزيد فيه عدد الوزراء عن 18 وزيرا، وشكل حكومة ضمت 24 وزيرا، وتم اختراع وزارة الشتات من اجل النائب ميخائيل ملخيئور.

ويُذكر أن اريبل شارون وجه انتقادات حادة عندما كان في المعارضة، ولكنه عاد وشعر بالسرور من ذلك التعديل عندما طُلب منه تشكيل حكومة، حيث لم يتردد في تشكيل حكومة من 26 وزيرا، بالاضافة الى إدخال 9 نواب وزراء، وهو الرقم الذي ازداد في مرحلة لاحقة الى 14 نائبا.

ويبدو أنه منذ أن ألغى النائب يوسي بيلين وزارة الاقتصاد التي كان هو شخصيا قد شغلها، فانه لم يوجد من رغب في أن يضحي بوظيفته (وزارته) من اجل المصلحة العامة ولهدف تقليص عدد الوزارات. ويُذكر بأن محافظ ادارة الدولة مئير غباي، كان قد اقترح عام 1990 إلغاء الوزارات الحكومية التالية بصورة نهائية: الشرطة، الاقتصاد والتخطيط، شؤون البيئة، العلوم والتكنولوجيا، السياحة، الطاقة والابحاث، البناء والاسكان، الأديان، العلوم، الهجرة والاستيعاب ووزارة شؤون القدس. اقتراحه هذا كان يقضي بتقليص عدد الوزراء الى 14 فقط. ومنذ ذلك الوقت، وُجدت وزارات جديدة بعد أن تغير اسمها فقط. ولكن، مع ذلك، فان عددها قد ازداد. ففي الحكومة الحالية يوجد الآن 24 وزيرا على رأس وزاراتهم، وما زالت وزارة الرفاه الاجتماعي بانتظار الحزب الذي سينضم للحكومة لتقدم له كهدية. ويمكن أن يكون من الفضول معرفة «ما هو جدول اعمال الوزراء الاربعة من دون وزارات» يعقوب أدري، ايتان كابل، اسحق كوهين ومشولام نهري. من المشكوك فيه اذا كان أحد يعرف أو يهتم بأن يعرف.

الاقتراح الذي سيجري التصويت عليه بالقراءة الاولى اليوم في الكنيست يحظى بدعم الحكومة، وذلك لأن الحديث يدور عن اقتراح قانون سيُنفذ في الولاية الثانية للحكومة. ومرة ثانية يتضح للجميع بأن القانون يمكن تغييره بلمح البصر بسبب ضغوطات حزبية ـ ائتلافية سياسية في الانتخابات المقبلة. فاذا لم يمتنع ايهود باراك عن تغيير القانون الأساسي، فمن الصعب التصديق بأن الآخرين سيرتدعون. ويمكن أن يكون سن هذا القانون سيضر فقط بهيبة الكنيست.

مصير الحكومة ليس مقرونا فقط بصعوبات إقرار ميزانية الدولة وبالاسراف الذي يفقأ عيون الجمهور. بل ايضا بسبب مستوى الأداء السيء. وأن وجود عدد وزراء كبير يدفع الى مزيد من التعيينات التي لا حاجة لها. والتوزيع يقوم على الاختصاص لمعالجة قضايا الجمهور، بل لأغراض سياسية، وكذلك يؤدي الى عدم القدرة على تحسين الاوضاع بسبب التعقيدات البيروقراطية وضرورة التنسيق ما بين الوزارات المختلفة.

كذلك، فان عدد الوزارات الكبير يتمخض عنه تضخم في الادارات العامة، وينتج عنه تعيين ما لا يقل عن نصف مليون موظف.

إن اقتراح النائب جدعون ساعر مبارك، ويوجد احتمال لتمرير هذا الاقتراح، ولكن يجب مطالبة السياسيين هذه المرة بأن يحافظوا على وعودهم عندما لا يكونون في المعارضة، وذلك لأن قضايا الدولة وشؤونها تُرى من هناك على نحو أكثر وضوحا وجلاء.

أسرة التحرير
(هآرتس) 2006/6/28